

## فاعلية نموذج التأكيد المشترك في تحسين أداء المراجعة الداخلية

### The Effectiveness of the Combined Assurance Model in Improving Internal Audit Performance

صلاح علي أحمد محمد<sup>1\*</sup>، غسان أحمد الأمين<sup>2</sup>

<sup>1</sup>جامعة أم درمان الاسلامية، كلية العلوم الادارية (السودان)، [salaliahmed@oiu.edu.sd](mailto:salaliahmed@oiu.edu.sd)

<sup>2</sup>جامعة أم درمان الاسلامية، كلية العلوم الادارية (السودان)، [gassan2010hotmail@gmail.com](mailto:gassan2010hotmail@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 24 جانفي 2022م؛ تاريخ المراجعة: 24 ماي 2022م؛ تاريخ القبول: 03 سبتمبر 2022م.

**ملخص:** تهدف الدراسة الى إلقاء الضوء على نموذج التأكيد المشترك كواحد من النماذج التي تزايد الاهتمام بها مؤخراً في مجال الحوكمة وادارة المخاطر ، نظراً لما يلعبه من دور كبير لمعالجة أوجه القصور في خدمات التأكيد المتعددة ، وركزت الدراسة على دوره في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية ، وذلك من خلال استعراض عدد مقدر من الدراسات والأدبيات السابقة ، وتأتي أهمية الدراسة من خلال ارتباط موضوعها بالحوكمة وادارة المخاطر في ظل واقع اقتصادي متغير ، استخدمت الدراسة منهجية جمعت ما بين الاستقراء والاستنباط والمنهج التاريخي والمنهج المسحي التحليلي لعدد من ادارت المراجعة الداخلية والمخاطر والالتزام لدراسة ميدانية لعينة من المصارف السودانية والمراجعين الخارجيين ، وتمثلت أهم النتائج في التأكيد على أهمية نموذج التأكيد المشترك في تنسيق الادوار بين خدمات التأكيد المشتركة وتحسين وظيفة المراجعة الداخلية على وجه التخصيص .

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية ؛ التأكيد المشترك.

تصنيف JEL : M42 ; G32 .

**Abstract:** The study aims to shed light on the Combined Assurance Model as one of the models that have recently received increased interest in the field of governance and risk management, given the great role it plays in addressing the shortcomings in the multiple assurance services. The study focused on its role in improving the internal audit function, through reviewing a number of previous studies and literature. The importance of this study comes from the relationship of its subject to governance and risk management in light of a changing economic reality. The conducted field study applied a methodology that combines induction and deduction, the historical approach, and the analytical survey method on a number of internal auditing departments and risk and compliance departments of a sample of Sudanese banks and external auditors. The most important results were to emphasize the importance of the combined assurance model in coordinating roles between combined assurance services and improving the audit function, particularly the interior audit function.

**Keywords:** Internal Audit; Combined Assurance

**Jel Classification Codes:** M42; G32.

\* المؤلف المرسل.

## I- تمهيد:

اكتسب نموذج التأكيد المشترك المرتبط بالرقابة وحوكمة الشركات وإدارة المخاطر إهتماماً متزايداً في الآونة الأخيرة ؛ نظراً لتزايد الأزمات المرتبطة بضعف السيطرة والتحكم في المخاطر ، وذلك نسبة لما يتميز به النموذج من تنسيق فعال بين خدمات التأكيد المختلفة ، الشيء الذي يؤدي إلى تضيق الفجوة والتباين والاختلاف المرتبط بتلك الخدمات في حال عمل كل جانب منها بمعزل عن الجانب الآخر ، وكانت لتجربة تقرير الملك لحوكمة الشركات بجنوب أفريقيا قصب السبق في هذا المنحى في العام 2009م ، وتطور هذا الاهتمام بصورة متزايدة عبر العديد من الدراسات التي تحاول تقييم الدور الذي يمكن أن يلعبه التأكيد المشترك في تضيق الهوة والتداخل المرتبط بخدمات التأكيد المختلفة ، وتمثل وظيفة المراجعة الداخلية واحدة من المحاور الداعمة لتطبيق هذا النموذج تؤثر وتتأثر بهذا التوجه المرتبط بتكامل الأدوار من أجل الوصول لتقرير متكامل لجميع أنشطة وخدمات التأكيد المختلفة .

### 1.I- إشكالية الدراسة:

في ظل التغييرات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال يلاحظ تزايد الاهتمام بالمعلومات المرتبطة بإدارة المخاطر المحيطة بالمنشآت ، باعتبار أن قضية ادارة المخاطر مرتبطة بصورة جوهرية بعملية إتخاذ القرار ، ومع تعدد الجهات المنوط بها ادارة المخاطر والسيطرة عليها وتقديم خدمات التأكيد سوى ارتبطت بالإدارة التنفيذية أو المراجعة الداخلية أو المراجعة الخارجية أو إدارة المخاطر والالتزام ، نجد أنه من الصعب إحكام عملية التنسيق لإدارة المخاطر والسيطرة عليها بصورة أكثر كفاءة ، لأن مخرجات خدمات التأكيد تسير بصورة متوازنة ولا تحقق الهدف المرجو، ومن هنا برزت الفجوة التي يعمل نموذج التأكيد المشترك علي تغطيتها من خلال الجمع بين خدمات التأكيد وتنسيق الجهود لتحقيق قدر وافر من تحسين كفاءة الرقابة وإدارة المخاطر ، وتمثل المراجعة الداخلية واحدة من أهم آليات الرقابة والتأكيد المشترك و أحد خطوط الدفاع الرئيسة ، وذلك من خلال دورها المرتبط بالضوابط المالية والتنظيمية داخل المنشأة ، تبحث هذه الدراسة في التغيير الذي من المتوقع أن يحدثه نموذج التأكيد المشترك في أداء المراجعة الداخلية من خلال ما يتضمنه النموذج من دمج لخدمات التأكيد بما في ذلك المراجعة الداخلية .

### 2.I- فرضيات الدراسة:

- بناء على إشكالية الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:
- **الفرض الأول :** يساعد نموذج التأكيد المشترك في تضيق الفجوة الناتجة عن ضعف التنسيق والازدواجية والتعارض بين مقدمي خدمات التأكيد مما ينعكس أثر ذلك إيجاباً على أداء المراجعة الداخلية.
  - **الفرض الثاني :** يعتبر دور المراجعة الداخلية في تطبيق نموذج التأكيد المشترك دوراً قائداً و أساسياً مما ينعكس أثر ذلك إيجاباً عند تطبيق النموذج.
  - **الفرض الثالث :** لا يؤثر الدور التكاملي والتنسيقي لدمج عمليات التأكيد المشترك على تغيير مهام ووظائف المراجعة الداخلية .

### 3.I- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تناولها لواحد من الموضوعات ذات الأهمية القصوى المرتبطة بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر في ظل واقع اقتصادي وإداري متغير ، ولأن نموذج التأكيد المشترك مازال يواجه العديد من الصعوبات في الممارسة التطبيقية ، وقد تناولت دراسات مختلفة هذا الجانب حيث تركز معظمها على تجربة جنوب افريقيا من خلال تطبيق تقرير الملك لحوكمة الشركات ، تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لهذا الجانب مع عدد محدود من الدراسات في المكتبة العربية لتشكيل نواة تعكس عرض للأدبيات التي تناولت موضوع التأكيد المشترك وتفتح باباً لتناول وتقييم إمكانية التطبيق هذا النموذج بالمؤسسات العربية .

### 4.I- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لعرض العديد من الدراسات السابقة التي تركز على مفهوم والإطار العام لنموذج خدمات التأكيد المشترك والدور الذي يمكن أن ينعكس من خلال تطبيق النموذج في إدارة المخاطر بصفة عامة ، والأثر المتوقع لتحسين أداء المراجعة الداخلية بالمنشآت .

### 5.I- منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة تازراً منهجياً يجمع ما بين المنهج التاريخي من خلال تناول وعرض الدراسات والأدبيات السابقة ، والمنهجين الاستقرائي والاستنباطي في صياغة تساؤلات الدراسة ومناقشتها واستنباط النتائج والتوصيات ، بالإضافة للمنهج المسحي التحليلي في جمع وتحليل معلومات الدراسة الميدانية .

## 6.I - خطة وتنظيم الدراسة:

بعد عرض الاطار المنهجي للدراسة ، يتناول ( الباحثان ) في المحور الأول عرض الدراسات السابقة والتعليق عليها ، وتحديد الفجوة البحثية التي تغطيها الدراسة الحالية ، ويأتي المحور الثاني من الدراسة مغطياً للجانب النظري حيث يتناول فيه ( الباحثان ) عرض لمفهوم وأنواع خدمات التأكيد والجهات المنوط بها تقديم الخدمة ، وعرض لمفهوم التأكيد المشترك ، ودور المراجعة الداخلية كأحد خطوط الدفاع الرئيسة للتحكم في إدارة المخاطر، ويتناول ( الباحثان ) معيار المراجعة رقم (2050) والدور التنسيق الرابط بين المعيار ونموذج التأكيد المشترك ، ومن ثم تأتي الدراسة الميدانية وعرض النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة .

## II - عرض ومناقشة الدراسات السابقة:

### 1.II - عرض الدراسات السابقة:

في المحور الأول من هذه الدراسة يعرض ( الباحثان ) الدراسات والأدبيات المرتبطة بنموذج التأكيد المشترك ومدى ارتباطه بالمراجعة الداخلية وخدمات التأكيد الأخرى ، والجدول رقم (1) يوضح ذلك ومن ثم تتم مناقشة النتائج ، وتحديد الفجوة المتوقع أن تغطيها الدراسة الحالية .

الجدول (1) : عرض ملخص الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة

إشكالية الدراسة، ومنهجيتها، وأبرز النتائج	سنة النشر، اسم المؤلف، عنوان ومصدر الدراسة
<p><b>الإشكالية:</b> تشير الدراسة إلى أهمية المراجعة الداخلية ، والدور الحيوي الذي تلعبه في هيكل حوكمة الشركات ، ومع زيادة تطور المنظمات برز الدور الهام لعملية التأكيد المشترك، وتهدف هذه الدراسة الى تحليل أهمية وقيمة التقييم الكتابي بشأن فعالية الضوابط المالية الداخلية في بيئة التأكيد المشترك في صناعة الخدمات المالية .</p> <p><b>المنهجية :</b> تم اختيار طريقة البحث المسحي بإجراء إستقصاء في شكل استبيانات لعينة تمثل (200) شركة من افضل شركات الخدمات المدرجة في بورصة جوهانسبرج للأوراق المالية (JSE) في عام 2012.</p> <p><b>أبرز النتائج :</b> أبرز نتائج الدراسة البحثية تمثل في أهمية وقيمة التقييم المكتوب بشأن فعالية الضوابط المالية الداخلية من خلال جانبين :</p> <p>الجانب الاول: هو التركيز على المخاطر المالية الهامة المتعلقة بالأخطاء الجوهرية في البيانات المالية للمؤسسة ، والجانب الثاني: أن يقوم نشاط المراجعة الداخلية بشكل رسمي في تقييم فعالية الضوابط المالية الداخلية ، وتؤيد نتائج هذه الدراسة البحثية حقيقة أن تقرير الملك الثالث عن حوكمة الشركات ( King III ) يؤكد على أهمية دور المراجعة الداخلية في ظل تطبيق نموذج التأكيد المشترك ، كما توصلت الدراسة الى أن المراجعة الداخلية ينظر إليها من قبل المديرين التنفيذيين باعتبارها واحدة من أهم اللاعبين في عمليات التأكيد المشترك في المنظمة .</p>	<p>سنة النشر : 2014 .  <b>أسم المؤلف :</b> I. Lewis  <b>عنوان الدراسة :</b> دور المراجعة الداخلية في تقديم خدمات التأكيد المشترك ( تقييم الضوابط المالية الداخلية ) .  <b>مصدر الدراسة:</b> (Lewis, 2014)</p>
<p><b>الإشكالية:</b> تشير إشكالية الدراسة إلى تنوع المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجهها المؤسسات في ظل تنافسية الأسواق الحالية بحيث لا يمكن تغطيتها من قبل جهة تأكيد واحدة وبصورة منفردة ، و أن ما تقوم به مجالس الإدارات ولجان المراجعة يعتبر تأكيدات محدودة بشأن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية ، وقد ترك ذلك فراغاً في وظيفة التأكيد مما أدى إلى الحاجة الى مستويات أعلى من التأكيد من مقدمي خدمات التأكيد الداخلي الآخرين ، التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في (ما هو التأثير المحتمل</p>	<p>سنة النشر : 2015 .  <b>أسم المؤلف :</b> دراسة : Rossou و Marais  <b>عنوان الدراسة :</b> أثر التأكيد المشترك على وظيفة المراجعة الداخلية .  <b>مصدر الدراسة:</b> (Marais &amp; Marais, 2015)</p>

<p>لبرنامج التأكيد المشترك على الاستدامة المستقبلية للمراجعة الداخلية لمنظمات الأعمال).</p> <p><b>المنهجية:</b> استخدمت الدراسة المنهج النوعي الذي تضمن مراجعة الأدبيات المتاحة حول التأكيد المشترك والمفاهيم الأساسية المرتبطة به . وشمل ذلك دراسات وأطروحات ، والأوراق البحثية ، وأوراق العمل ، ومبادئ توجيهية مهنية ، ومنشورات الشركات ذات الصلة بالموضوع.</p> <p><b>أبرز النتائج :</b> وتوصلت الدراسة إلى تقديم نظرة عامة حول أهم الدراسات والتي ساهمت بشكل كبير في الرؤى المتاحة حول نظرية وممارسات التأكيد المشترك .</p>	
<p><b>الإشكالية:</b> ركزت الدراسة على التحول والاهتمام الواضح نحو حوكمة الشركات بهدف فهم وإدارة المخاطر التي قد تمنع المؤسسة من تحقيق أهدافها، وقد أدى ذلك إلى تحول وتكامل بين إدارة المخاطر المؤسسية والتأكيد المشترك مع حوكمة الشركات، وعلي الرغم من أن إدارة مخاطر المؤسسة هي مجال مدروس جيداً ، إلا أن الدراسات والبحوث في مجال الربط بينها والتأكيد المشترك محدودة ، تهدف الدراسة لدراسة محورين ، الأول يعرض العلاقات المتبادلة بين إدارة مخاطر المؤسسة وعمليات التأكيد المشترك ، والثاني ركز على إجراء دراسة استقصائية لآراء الرؤساء التنفيذيين للمراجعة الداخلية في القطاع الخاص.</p> <p><b>المنهجية:</b> استخدمت الدراسة الأسلوب الاستقصائي الميداني بالإضافة لعرض ومناقشة العديد من الدراسات السابقة .</p> <p><b>أبرز النتائج :</b> أهم نتيجة توصلت لها الدراسة أن هناك اعتماداً على عملية إدارة مخاطر المؤسسة كشرط مسبق لتنفيذ عملية التأكيد المشترك ، وأظهرت الدراسة العديد من الاختلافات الكبيرة بين التصورات الواردة من المشاركين من الشركات التي نفذت بالفعل عمليات التأكيد المشترك وإدارة مخاطر المؤسسة وأولئك المشاركين من الشركات التي تعمل حالياً على تنفيذ التأكيد المشترك وإدارة مخاطر المؤسسة .</p>	<p>سنة النشر : 2015 .</p> <p><b>أسم المؤلف :</b> دراسة K Barac و J Forte .</p> <p><b>عنوان الدراسة:</b> التأكيد المشترك: عملية منهجية .</p> <p>مصدر الدراسة : (Forte &amp; Barac, 2015)</p>
<p><b>الإشكالية:</b> صدرت هذه التقارير بصورة متدرجة ، منذ العام 1994 حيث صدر التقرير الاول KING I ، وصدرت التقرير الثاني KING II في العام 2002 ، وصدرت النسخة الثالثة من التقرير KING III في العام 2009 ، وصدرت النسخة الرابعة KING IV في العام 2016 ، وتهدف الفكرة الأساسية لهذه التقارير لوضع مبادئ وتوجيهات وضوابط للهيكل الادارية في القطاعين العام والخاص في جنوب أفريقيا ، وتعتبر واحدة من ضوابط الإدراج في بورصة جوهانسبيرج .</p> <p><b>المنهجية:</b> جاءت التقارير في شكل مبادئ وضوابط وتوجيهات استناداً على قواعد وتجارب ضوابط حوكمة الشركات والممارسة العملية .</p> <p><b>أبرز النتائج :</b> من أهم المبادئ والضوابط والتوجيهات التي أشتملتها هذه التقارير ( معايير السلوك لمجالس الإدارة والادارات التنفيذية في الجوانب التنظيمية والمالية وما يتعلق بأصحاب المصلحة ، التقارير السنوية ، التركيز على المراجعة الفعالة وقواعد السلوك بالإضافة للمراجعة الداخلية على أساس المخاطر ، التقارير المتكاملة ، فض المنازعات ، وحوكمة التقنية المعلوماتية والمبادئ التوجيهية لنموذج التأكيد المشترك) .</p>	<p>سنة النشر : 2016</p> <p><b>أسم المؤلف:</b> معهد المديرين - لجنة الملك لحوكمة الشركات - جنوب أفريقيا</p> <p><b>عنوان الدراسة :</b> تقرير الملك الرابع KING IV لحوكمة الشركات</p> <p>مصدر الدراسة:(Africa I. o., 2016)</p>
<p><b>الإشكالية:</b> هدف التقرير لوضع إطار عام لنموذج التأكيد المشترك لمجلس علاقات العمل التعليمي لتوفير منهجية وطريقة متسقة لجميع أنشطة التأكيد لضمان أن التأكيد</p>	<p>سنة النشر : 2016</p> <p><b>أسم المؤلف:</b> تقرير ELRC ( Education Labour Relations Council )</p> <p><b>عنوان الدراسة :</b> إطار عام لمفهوم التأكيد المشترك</p>

<p>المقدم من قبل مختلف مقدمي خدمات التأكيد يعالج بشكل مناسب المخاطر الكبيرة وأن الضوابط المناسبة موجودة للتخفيف من هذه المخاطر وتقليلها والسيطرة عليها . <b>المنهجية:</b> اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي . <b>أبرز النتائج :</b> إعداد إطار عام شامل لنموذج التأكيد المشترك لمجلس علاقات العمل التعليمي .</p>	<p>مصدر الدراسة: (ELRC, 2016)</p>
<p><b>الإشكالية:</b> جاءت الدراسة في محورين، الأول: دراسة تطبيق نماذج التقارير المتكاملة ، والثاني: دراسة التغييرات المطلوبة في التقارير المتكاملة الحالية استنادًا إلى تقرير الملك الثالث King III بهدف مراعاة المتطلبات الجديدة الواردة في تقرير الملك الرابع King IV ، مع التركيز بشكل خاص على نموذج التأكيد المشترك، وإصدار قانون حوكمة الشركات الجديد ، المتزايد على التأكيد المشترك وإعداد التقارير المتكاملة ، وركزت الدراسة كذلك و بشكل أكبر على توفير تأكيد بشأن موثوقية التقارير الخارجية، ومدى قدرة نموذج التأكيد المشترك على توفير تأكيد في التقرير المتكامل بشكل كبير، وعلى القيمة التي التي يتضمنها هذا النموذج. <b>المنهجية:</b> أعدت الدراسة تصميم بحثي استكشافي في شكل دراسة نوعية من خلال تحليل محتوى التقارير المتكاملة لأكثر 20 شركة مدرجة في بورصة جوهانسبرج للأوراق المالية (JSE) في 31 ديسمبر 2015. <b>أبرز النتائج :</b> أهم النتائج الرئيسة للدراسة تشير إلى أن معظم الشركات ال 20 في JSE الذين أصدروا تقريرًا متكاملًا أشاروا إلى نموذج التأكيد المشترك لكنهم لم يشرحوا طريقة تطبيق النموذج في الأعمال ، ولم تحدد الشركات من شارك في خطوط الدفاع المختلفة لنموذج التأكيد المشترك ، ولم يذكر سوى عدد قليل من المشاركين عن مصداقية التقارير المتكاملة معلومات واضحة .</p>	<p>سنة النشر : 2017 . أسم المؤلف : Genevé Richard عنوان الدراسة : دمج ممارسات إعداد التقارير المتكاملة والتأكيد المشترك وفق تقرير الملك الثالث لمبادئ الحوكمة الحالي والجديد King III vs King IV مصدر الدراسة : (Richard, 2017)</p>
<p><b>الإشكالية:</b> تناولت هذه الدراسة تطبيق هيئة الخدمات المالية الإندونيسية (Otoritas Jasa Keuangan-OJK) لنموذج التأكيد المشترك بهدف ضمان التطبيق الجيد لحوكمة الشركات داخل المؤسسة، تقدم هيئة OJK مدخلًا جديدًا يسمى "التأكيد المشترك" لتحقيق هذا الهدف ، والذي دمج جميع وظائف إدارة المخاطر بين الوحدات الداخلية ، وخاصة بين مقدمي خدمات التأكيد مثل قسم المراجعة الداخلية وقسم إدارة المخاطر وضمن الجودة. <b>المنهجية:</b> اعتمدت الدراسة على نموذج لدراسة حالة لهيئة الخدمات المالية الإندونيسية (OJK) ، وتم اختيار الهيئة كمجال للدراسة بسبب خصوصية المدخل الذي تتبعه والمتمثل في برنامج (التأكيد المشترك) وتعتبر المؤسسة الوحيدة في إندونيسيا التي تقدم تأكيدًا مشتركًا . <b>أبرز النتائج :</b> على الرغم من أن بداية تطبيق التأكيد المشترك في OJK لمدة عامين منذ أنشائها ، إلا أن الهيئة تواجه صعوبات في توافر المعلومات من مختلف جهات خدمات التأكيد داخل المؤسسة وهناك ضعف في تكامل الادوار. على الرغم من أن وظيفة المراجعة الداخلية قد طبقت المدخل القائم على المخاطر ، إلا أن خدمات التأكيد الأخرى لا تزال تطبق المدخل التقليدي، وأحد الأسباب هو أن هيئة OJK هي مؤسسة تابعة لوزارة المالية وبنك إندونيسيا وأن تلك الجهات ما لا تزال تستخدم</p>	<p>سنة النشر : 2018 . أسم المؤلف : Aulia Natasya Irfani Ampri و Desi Adhariani عنوان الدراسة : تطبيق التأكيد المشترك كمدخل جديد لدمج المراجعة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر: دراسة حالة هيئة الخدمات المالية في إندونيسيا. مصدر الدراسة: (Aulia Natasya Irfani Ampri &amp; Adhariani, 2018)</p>

<p>الأساليب التقليدية، ونتيجة لذلك يصعب تنسيق الأدوار لعمل مقدمي خدمات التأكيد المشترك، ولا يقدم الكثير منها المعلومات إلى مجلس الإدارة بالمقدّم المطلوب .</p>	
<p><b>الإشكالية:</b> أشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت قياس جودة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح ، فمن غير الواضح ما إذا كان التأكيد المشترك من بين وظائف الرقابة التي يكون لها تأثير على جودة المراجعة الداخلية والتحكم في ممارسات إدارة الأرباح ، وتناولت الدراسة هذا الأثر لنموذج لبيانات متعلقة بعينة من الشركات الإيطالية.</p> <p><b>المنهجية:</b> استخدمت الدراسة المنهج التحليل التجريبي بالتركيز على آليات التنسيق العلائقي والتنسيق الضمني الذي يصف علاقات تبادل المعلومات بين الجهات المرتبطة بعملية التأكيد المشترك.</p> <p><b>أبرز النتائج :</b> توصلت الدراسة أن التأكيد المشترك من خلال الإفصاح المشترك والمعالجة والاجتماعات والتعلم يرتبط ارتباطاً إيجابياً بجودة المراجعة الداخلية، ووجدت الدراسة أيضاً أن التأكيد المشترك من خلال الإفصاح المشترك والمعالجة يرتبط ارتباطاً سلبياً بإدارة الأرباح بشكل جماعي ، ويشير التحليل التجريبي إلى أن التأكيد المشترك من بين وظائف الرقابة يتجنب ازدواجية الجهود ، والفجوات في تغطية المخاطر ، وتحسين أداء المراجعة الداخلية وجودة الأرباح نحو حوكمة أكثر فعالية للشركات .</p>	<p>سنة النشر : 2018</p> <p>أسم المؤلف : Tatiana و Stefano Azzali و Mazza</p> <p>عنوان الدراسة : هل يرتبط التأكيد المشترك بجودة المراجعة الداخلي وإدارة الأرباح ؟.</p> <p>مصدر الدراسة: (Azzali &amp; Mazza, 2017)</p>
<p><b>الإشكالية:</b> تبحث هذه الدراسة عن آلية جديدة لتعزيز المصدقية لإدارة المخاطر، وهي نموذج التأكيد المشترك ، حيث يتم الإفصاح عن عمليات تعزيز المصدقية للمراجع الداخلي والمراجع الخارجي وفعالية إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والعمليات من قبل الشركة (لجنة المراجعة). وأحد النماذج الحالية (إعداد التقارير المتكاملة في جنوب إفريقيا) لفحص ما إذا كانت هناك فوائد مرتبطة بالإفصاح عن تفاصيل التأكيد المشترك ضمن التقارير المتكاملة للشركات.</p> <p><b>المنهجية:</b> دراسة ميدانية لعينة من الشركات تتمثل في (100 شركة من أميز الشركات مدرجة في بورصة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا JSE .</p> <p><b>أبرز النتائج :</b> توصلت الدراسة إلى أن التأكيد المشترك مفيد في تقليل كل من أخطاء توقعات المحللين ، وكذلك في تقليل انتشار العرض والطلب للشركات التي تكون فيها بيئة المعلومات أضعف، وتناقش الآثار المترتبة على هذه النتائج للمنظمين وواضعي المعايير ومقدمي خدمات التأكيد ومستخدمي التقارير الخارجية الممتدة.</p>	<p>سنة النشر : 2019</p> <p>أسم المؤلف : Roger و Shan Zhou و Hien Hoang و Simnett</p> <p>عنوان الدراسة : تقييم التأكيد المشترك كتقنية جديدة لتحسين المصدقية .</p> <p>مصدر الدراسة: (Zhou, Simnett, &amp; Hoang, 2019)</p>
<p><b>الإشكالية:</b> زادت حالات إعسار الشركات خلال العقد الماضي وتُعزى إلى ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة ، والإشراف غير الكافي على المخاطر من قبل مجالس الإدارة الشيء الذي يعتبر سبباً رئيساً لهذه الإخفاقات ، وبرز نموذج التأكيد المشترك كألية يمكن أن تساعد مجالس الإدارة على ممارسة دورها في مراقبة المخاطر حيث يستلزم ذلك قيام مقدمي خدمات التأكيد المختلفين بالعمل معاً لمواءمة أنشطة التأكيد ، من أجل تزويد مجالس الإدارة برؤية شاملة للمخاطر والرقابة والبيئة في المنظمة، وتواجه العديد من المنظمات صعوبة في تنفيذ التأكيد المشترك بسبب نقص في فهم التوجيهات المنظمة لتطبيقه ، والإمام بأساليب التنفيذ ، وما إذا كانت هناك فوائد</p>	<p>سنة النشر : 2019</p> <p>أسم المؤلف : Tabeth Mutevhe</p> <p>عنوان الدراسة : تطبيق التأكيد المشترك في المنظمات لتمكين مجالس الإدارة من ممارسة الرقابة على المخاطر</p> <p>مصدر الدراسة:(Mutevhe, 2019)</p>

يمكن تحقيقها، هدفت هذه الدراسة الى فهم هذه الدوافع وعوامل النجاح والطرق المستخدمة لتنفيذ التأكيد المشترك وفوائده.

**المنهجية:** استخدمت الدراسة طريقة البحث النوعي لاستكشاف مفهوم التأكيد المشترك، وتم إجراء أربعة عشر مقابلة مباشرة مع المشاركين الذين لديهم خبرة في تطبيق نموذج التأكيد المشترك، وكان المشاركون إما رؤساء لخدمات التأكيد في أقسام المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والمخاطر، واستشاري المخاطر والتأكيد، أو أعضاء مجلس إدارة مستقلين ترأسوا إما لجنة المخاطر ولجان المراجعة، وقد مثل المشاركون ست صناعات مختلفة هي المالية والاستشارات والطباعة والتعدين والممتلكات وصناعات السيارات، تم تحليل البيانات التي تم جمعها خلال المقابلات باستخدام التحليل الموضوعي.

**أبرز النتائج:** أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن هناك دوافع داخلية وخارجية تدفع المنظمات إلى اعتماد نموذج التأكيد المشترك، مثل وجود لجان رقابة والامتثال والالتزام لمعايير الحوكمة، وإن المشاركة من أصحاب المصلحة، ووجود منهجية مشتركة والتنسيق التام هي بعض عوامل النجاح الرئيسية التي لوحظ أنها ضرورية لتنفيذ التأكيد المشترك بنجاح، بالإضافة لذلك ظهرت خطة التأكيد المشترك، ومواءمة أنشطة التأكيد، والإفصاح المنسق كمدخل تنفيذي يتم استخدامه في المنظمات، وبرزت أهم المزايا في هذه الدراسة، مثل منع ازدواجية الجهود والتركيز وتعميق فهم المخاطر والرسائل المتسقة، وأظهرت الدراسة أن التأكيد المشترك يُمكن مجالس الإدارة من ممارسة دورهم في مراقبة المخاطر بفعالية.

**الإشكالية:** تصاحب الطبيعة المتطورة للتقارير التي تعدها العديد من منظمات الأعمال طلباً متزايداً للبحث عن آليات رقابية جديدة لتعزيز مصداقية المعلومات الواردة في هذه التقارير، وأدى ذلك إلى زيادة مستوى التعقيد في بيئة الأعمال بشكل عام، وضرورة تحسين كفاءة وفعالية آليات الرقابة الداخلية بجانب المراجعة الداخلية لتقديم تأكيدات بخصوص قدرة المنظمات على أداء أعمالها، فقد أدى إدراك أصحاب المصلحة في المراجعة الداخلية في العديد من المنظمات والأطراف المهتمة بالمراجعة الداخلية، خاصة الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الداخليين لصعوبة الاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية فقط، كمقدم تأكيد وحيد داخل المنظمة، إلى البحث على آليات رقابية أخرى، خاصة وأن المراجعة الداخلية تقدم تأكيدات غير كافية بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وأن تعدد وظائف/أدوات/آليات الرقابة الداخلية أمراً إيجابياً، إلا أن تقديمها لأنواع متنوعة ومختلفة بل ومتعارضة أحياناً من التأكيدات، قد يؤدي إلى إرباك الإدارة وغيرها من مستخدمي هذه التأكيدات داخل المنظمة، خاصة عندما تستعين منظمات الأعمال بأكثر من مقدم للخدمات التأكيدية، لمساعدتها على الوفاء بمسؤوليتها الرقابية، كما أن تعدد وتنوع واختلاف مقدمي التأكيد قد يؤدي إلى نشأة فجوة و فراغ في التأكيد بين أصحاب المصلحة في المراجعة الداخلية وتحديداً بين كل من الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين الداخليين، مما يتسبب في خلق اجتهاد تأكيد Assurance Fatigue، لذا من الضروري التنسيق بين مختلف مقدمي التأكيد في المنظمة، لسد هذا الفراغ الموجود في التأكيد.

سنة النشر : 2020

أسم المؤلف : أشرف محمد إبراهيم منصور

عنوان الدراسة : التأكيد المشترك كأحد آليات الرقابة الداخلية ودور أصحاب المصلحة في المراجعة الداخلية في تفعيل تطبيقه.

مصدر الدراسة: (منصور، 2000)

<p><b>المنهجية:</b> المنهج المسحي التحليلي، والذي يتضمن مراجعة الأدبيات المتاحة حول الموضوع الرئيس للبحث (التأكيد المشترك) ، من خلال اعداد استبانة لعينة من شركات المساهمة المصرية ( ادارة عليا ومراجعون داخليون ولجان مراجعة ).</p> <p><b>أبرز النتائج :</b> أن تعدد مقدمي التأكيد في منظمات الأعمال يؤدي إلى ارباك مستخدميه، وظهور فراغ في التأكيد، ويعد التأكيد المشترك أحد الآليات الممكن استخدامها في منظمات الأعمال لمعالجة هذا الفراغ، يعد المراجعون الداخليون أفضل طرف يمكنه تقديم التأكيد المشترك ، و تساهم فوائد التأكيد المشترك في تطبيقه في منظمات الأعمال .</p>	
<p><b>الإشكالية:</b> في عصر التقلبات وعدم التوقع الحالي ، يتعين على مجالس الإدارات للمؤسسات أن تراعي عملية إدارة المخاطر بشكل أكثر صرامة، بالاعتماد على مراقبة المخاطر الخاصة بهم على مقدمي خدمات التأكيد مختلفين ، ويمكن تصنيفهم إلى ثلاثة خطوط دفاع ، وبصفتها خط الدفاع الثالث تحتاج المراجعة الداخلية إلى تنسيق جهود التأكيد المشترك للثلاثة خطوط لتجنب الثغرات والتداخلات .</p> <p><b>المنهجية:</b> استخدمت الدراسة نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي لاستكشاف العوامل المرتبطة بمشاركة المراجعة الداخلية في تأكيد إدارة المخاطر المشترك للمؤسسة. تم استخدام 906 عينة بيانات مأخوذة من مجموعة استقصائية مشتركة للمعرفة أجراها معهد المراجعين الداخليين العالمي في عام 2015 .</p> <p><b>أبرز النتائج :</b> توصلت الدراسة الى أن استخدام التكنولوجيا ، وكفاءة إدارة المخاطر ، وتكرار تقييم مخاطر الإدارة ، واعتماد نموذج دفاع ثلاثة خطوط ، ويرتبط التنسيق مع المراجع الخارجي بشكل كبير بالتنفيذ الرسمي المشترك للتأكيد. تملأ نتائج الدراسة الفجوة في المعرفة التأكيدية المشتركة وهي مفيدة لممارسي المراجعة الداخلية والخارجية ومجلس الإدارة والإدارة العليا والهيئات التنظيمية وهيئات وضع المعايير</p>	<p>سنة النشر : 2021</p> <p>أسم المؤلف : Setyo Wibowo et.al : دراسة</p> <p>عنوان الدراسة : العوامل المرتبطة بدور المراجعة الداخلية في التأكيد المشترك: أدلة دولية</p> <p>مصدر الدراسة: (Wibowo &amp; et.al, 2021)</p>

المصدر: من إعداد (الباحثين) اعتماداً على الاطلاع على الدراسات السابقة

## 2.II- التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن الإشارة أولاً إلى أن الدراسات غطت فترة زمنية قدرها ثماني سنوات (2014-2021) ، ومن بين الدراسات التي توافقت على ربط التوجه المتعلق بنموذج التأكيد المشترك بالمراجعة الداخلية كإحدى خدمات التأكيد ، دراسة (Lewis, 2014) والتي جاء تركيزها على دور المراجعة الداخلية في تنفيذ ضوابط حوكمة الشركات في إطار نموذج التأكيد المشترك، بالتركيز على أهمية التقييم الكتابي المتعلق بالضوابط المالية الداخلية ، أما دراسة (Marais & Marais, 2015) فتناولت التأثير المتوقع من تطبيق نموذج التأكيد المشترك على استدامة تقارير المراجعة الداخلية ، كذلك يلاحظ تركيز دراسة (Azzali & Mazza, 2017) على تقييم الاثر المتوقع لنموذج التأكيد المشترك على جودة وظيفة المراجعة الداخلية وممارسة ادارة الارباح على عينة من الشركات الايطالية ، أما دراسة (Zhou, Simnett, & Hoang, 2019) فتناولت أثر نموذج التأكيد المشترك على زيادة مصداقية تقرير المراجعة الداخلية وخدمات التأكيد الأخرى ، في حين بحثت دراسة (منصور، 2000) في مدى امكانية ازالة الفجوة بين خدمات التأكيد المختلفة من خلال تطبيق نموذج التأكيد المشترك والدور الذي يمكن ان تلعبه المراجعة الداخلية ، وركزت دراسة (Wibowo & et.al, 2021) على استكشاف العوامل المرتبطة بدور المراجعة الداخلية في تدعيم تطبيق نموذج التأكيد المشترك ، ويلاحظ ( الباحثان) تركيز دراستي (Forte & Barac, 2015) و (Mutevhe, 2019) على العلاقات المتبادلة بين ادارة المخاطر بصورة شاملة ونموذج التأكيد المشترك ، وفهم دوافع وعوامل النجاح وطرق التطبيق المختلفة لتنفيذ نموذج التأكيد المشترك بهدف تجويد عملية ادارة المخاطر ، وتناولت دراسة (Aulia Natasya Irfani Ampri & Adhariani, 2018) دراسة حالة تطبيق نموذج التأكيد المشترك بمهية الخدمات المالية الاندونيسية كواحدة من أولى الشركات التي قامت بتطبيق النموذج الجديد ، في حين وضعت دراسة (ELRC, 2016) إطاراً لنموذج التأكيد المشترك لمجلس علاقات العمل التعليمي بجنوب افريقيا ، ووضع تقرير KING IV (Africa I. o., 2016) مبادئ وتوجهات وضوابط لتطبيق آليات تقديم خدمات التأكيد والحكمة بتركيز على التأكيد المشترك ، وبحثت دراسة (Richard, 2017) في مجال تطبيق التقارير المتكاملة والتغييرات المطلوبه بموجب تطبيق تقرير KING III و KING IV بتركيز على نموذج التأكيد المشترك ، واستناداً



على ما سبق يلاحظ ( الباحثان ) أن الدراسات السابقة تناولت نموذج التأكيد المشترك وارتباطه بخدمات التأكيد بصورة عامة أو المراجعة الداخلية كواحدة من خدمات التأكيد ، وتعتبر دراسات تستكشف في تأثيرات تطبيق النموذج الجديد وتقييم آثاره المتوقعة على تجويد خدمات التأكيد ، واثراً ذلك على ادارة المخاطر ، ومن الواضح أن النموذج في طور التطبيق وليس هناك اجماع على نتائج التطبيق على الرغم من الاطار النظري للنموذج يشير لإيجابيات عديدة تساعد في السيطرة والتنسيق بين التقارير المتعددة لخدمات التأكيد المختلفة .

### II.3- الفجوة العلمية التي تغطيها الدراسة الحالية:

تسير هذه الدراسة في نفس المنحى الذي صوبت فيه الدراسات السابقة من حيث التركيز على نموذج التأكيد المشترك وتناول الإطار العام له ، وتميز الدراسة من خلال دراسة العلاقة التبادلية المتوقعة بين نموذج التأكيد المشترك والمراجعة الداخلية من خلال تقييم مدى استفادة المراجعة الداخلية في تجويد خدمات التأكيد التي تؤديها كواحدة من آليات التأكيد المشترك ، ودراسة إمكانية تأثير مفاهيم ومبادئ المراجعة الداخلية جراء مسيرتها لآليات التأكيد المشترك في إطار العمل كمنظومة واحدة .

### III- الإطار النظري:

يهدف هذا المحور من الدراسة إلى عرض وتحليل لبعض المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة في مجال خدمات التأكيد والمراجعة الداخلية ، واستعراض الإطار العام لنموذج التأكيد المشترك من خلال ما ورد في الدراسات التي تناولت تطبيق وممارسة هذا النموذج وذلك وفق ما يلي :

#### III.1- مفهوم خدمات التأكيد:

تعتبر خدمات التأكيد واحدة من الخدمات الهامة التي تزيد من موثوقية البيانات التي تقدمها المنشآت وتساعد في اتخاذ القرارات المختلفة ، وعُرفت وفق SCAS بأنها " خدمات مهنية مستقلة تهدف الى تحسين جودة المعلومات ومحتواها لخدمة أغراض متخذي القرارات المختلفة " ، وقد أشار تعريف لجنة المراجعة الدولية IAPC الى أنها " خدمات مهنية تهدف الى خدمة متخذي القرارات المختلفة وتقوم بتحسين الثقة في المعلومات وفق مقاييس معينة " (مدني، 2015، صفحة 3) ، ويرى ( الباحثان ) أنه على الرغم من تعدد التعريفات التي وردت في كثير من الدراسات إلا أنها تتفق على أنها خدمة مهنية تقدمها جهات مهنية مستقلة تنفيذ في تحسين جودة المعلومات المقدمة لاصحاب المصلحة والمستفيدين الحاليين والمرتقبين لتمكينهم من اتخاذ القرارات المختلفة .

#### III.2- أنواع خدمات التأكيد والجهات المنوط بها تقديم الخدمة:

تتضمن خدمات التأكيد مجموعة واسعة من الخدمات المهنية المختلفة التي تم تحديدها من قبل المنظمات المهنية ففي عام 1997 قامت لجنة ممارسات المراجعة الدولية ( IAPC ) التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين ( IFAC ) بوضع إطار عام للخدمات المهنية التي ينبغي تقديمها من قبل مراقبي الحسابات حيث اشتمل ذلك الإطار بالإضافة إلى خدمة مراجعة القوائم المالية على عدة أنواع من خدمات التأكيد والتي تغطي المواضيع التالية: ( المعلومات المالية المستقبلية - الرقابة الداخلية - الالتزام بالقوانين والأنظمة - قواعد البيانات الإلكترونية - الأداء البيئي للمنشآت - العمليات والأداء في مختلف الجوانب والأنشطة ) . ويمكن تقسيم أنواع خدمات التأكيد من حيث مدى تطوير إطار نظري خاص بكل منها إلى قسمين هما: ( الأول : خدمات التأكيد الحالية : وهي الخدمات التي جرى تطوير إطار نظري خاص بكل منها وتم بالتالي قيام مراقبي الحسابات بتقديمها لمختلف فئات العملاء ويتضمن هذا القسم أربعة أنواع من خدمات التأكيد هي : ( خدمة تأكيد الثقة بالموقع للمنشآت البائعة للسلع والخدمات ، وخدمة تأكيد اعتمادية نظم المعلومات الإلكترونية ، وخدمة تأكيد المعلومات المالية المستقبلية ، وخدمة تأكيد التقرير البيئي ) . والثاني : خدمات التأكيد المستقبلية : وهي الخدمات التي يجري العمل حالياً على تطوير الإطار النظري الخاص بكل منهما ليتمكن مراقبي الحسابات من تقديمها في المستقبل القريب وهي : ( خدمة تأكيد مقاييس الأداء ، وخدمة تأكيد نظام الرقابة الداخلية ، وخدمة تأكيد إدارة مخاطر الأعمال ) (حسين، 2013، الصفحات 356-357) ، وبناء على ما ورد يلاحظ ( الباحثان ) تعدد أنواع الخدمات المرتبطة بالتأكد حيث تغطي محاور متعددة تشمل الضوابط المالية والرقابة الداخلية والالتزام وتقييم الأداء البيئي وكافة الأنشطة التنظيمية المختلفة ، وتبعاً لهذا التعدد فإن الجهات المنوط بها تقديم خدمات التأكيد أيضاً متعددة ، وتتوزع ما بين جهات داخلية وخارجية ، فقد لخصها معهد المراجعين الداخليين كالاتي : ( خط الإدارة والموظفين ، ويعتبر خط الدفاع الأول من خلال الضوابط التي يلتزم بها المسؤولون ، والإدارة العليا، المراجعين الداخليين والخارجيين ، وإدارة الالتزام ، وضمان الجودة ، وإدارة المخاطر، والمراجعين البيئيين ، ومراجعو الصحة والسلامة ، ومراقبو الأداء الحكومي ، وفرق مراجعة التقارير المالية ، واللجان الفرعية لمجلس الإدارة (مثل لجنة المراجعة ، والمراجع الاكتواري ، و لجنة المخاطر و الائتمان ، والحوكمة) ، و مقدمو خدمات الضمان الخارجي ، والمراجعة المتخصصة (الصحة والسلامة) ، إلخ .. ( MacLeod & et.al, 2012, p. 4) .

### III.3- مفهوم التأكيد المشترك:

عرفت دراسة ELRC مفهوم التأكيد المشترك بأنه " دمج العمليات ومواءمتها في مؤسسة ما لتحقيق أقصى قدر ممكن من الرقابة والكفاءة لإدارة المخاطر والحوكمة ، وتحسين التأكيد الشامل للجنة المراجعة والمخاطر ، مع الأخذ في الاعتبار قابلية الشركة للمخاطر " ، وأبانت الدراسة أن المقصود بإعداد إطار عام لنموذج التأكيد المشترك هو إعداد آلية يمكن من خلالها مراقبة ومراجعة الالتزام بالتشريعات واللوائح والقوانين والمعايير والسياسات والإجراءات. (ELRC, 2016, p. 4). وأشار Richard إلى أن تقرير الملك الثالث King III لحوكمة الشركات يُعرّف التأكيد المشترك بأنه "دمج ومواءمة عمليات التأكيد في المنشآت لتحقيق أقصى قدر من الرقابة على المخاطر والحوكمة وكفاءة الرقابة ، وتحسين التأكيد المشترك للجنة المراجعة والمخاطر ، مع الأخذ في الاعتبار قابلية الشركة للمخاطر، و أشار إلى أنه يجب استخدام التأكيد المشترك كإجراء إضافي في إطار الحوكمة لمنع أي مخاطر وفق ضوابط رئيسة من خلال التأكيد، وفقاً لذلك ، تحتاج المنظمات إلى تنسيق التأكيد عبر خطوط الدفاع الثلاثة المختلفة ، وعلي الرغم من أن King III قدم لأول مرة تأكيداً مشتركاً ، إلا أن العديد من المنظمات تستخدم مفهوم خطوط الدفاع الثلاثة لتجميع مقدمي خدمات التأكيد معاً لمعالجة المخاطر بشكل مناسب كما هو مطلوب من قبل مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة " (Richard, 2017, p. 176) ، وعرفته إحدى الدراسات بأنه "مدخل متكامل للجمع بين وظيفة الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام في إطار عمل واحد شامل، يوفر التكامل بين خدمات التأكيد المختلفة ويزيد من الكفاءة ويوفر الوقت بين الأنشطة حيث يمنع ازدواجية العمل بين مقدمي خدمات التأكيد ، ويوفر التأكيد المشترك للمنشآت التركيز على الأمور المهمة المرتبطة بالتأكيد " (Aulia Natasya Irfani Ampri & Adhariani, 2018, p. 30) ، وعرفت دراسة Mutevhe التأكيد المشترك بأنه "عملية مرتبطة بالأطراف الداخلية (والخارجية المحتملة) التي تعمل معاً لتقديم خدمات التأكيد وتجمع بين أنشطتها للوصول إلى هدف توصيل المعلومات إلى الإدارة، وهذا المفهوم مشتق من الفكرة القائلة بأن التعاون عبر مقدمي خدمات التأكيد هو أمر أساسي ، خاصة فيما يتعلق بتوفير تأكيد للإدارة العليا ومجلس الإدارة بشأن أنظمة المخاطر والرقابة في المنشآت " (Mutevhe, 2019, p. 9) ، واستناداً على ما ورد من تعريفات يعرف (الباحثان) نموذج التأكيد المشترك " بأنه عملية يتم من خلالها تنسيق الجهود والتعاون بصورة أكثر فعالية بين مقدمي خدمات التأكيد بهدف تجويد تلك الخدمة لتطوير بيئة الرقابة في المنشآت لخلق رؤية فاعلة لإدارة المخاطر".

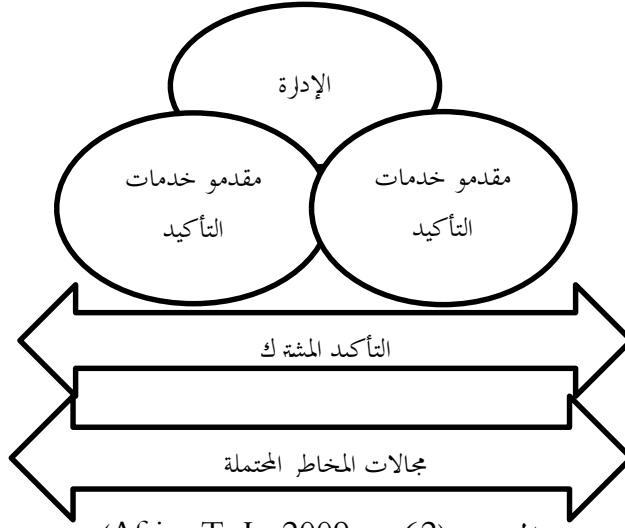
### III.4- التأكيد المشترك ودور المراجعة الداخلية:

وفق المبدأ رقم (3.5) من قانون الملك الثالث لمبادئ الحوكمة، King III تنص الضوابط على أنه يجب أن تُضمن لجنة المراجعة تطبيق نموذج التأكيد المشترك لتوفير منهجية متسقة لجميع أنشطة التأكيد ؛ كما يجب أن تشكل المراجعة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من نموذج التأكيد المشترك كمقدم لخدمة التأكيد الداخلي ، وأن تتم مواءمة وتكامل عمليات التأكيد في المنشآت لتعظيم دور وأهمية إدارة ومراقبة المخاطر والحوكمة وكفاءة الرقابة ، وتحسين التأكيد للجان المراجعة وإدارة المخاطر والالتزام ، مع مراعاة قابلية المؤسسة للمخاطر، وحسب النموذج المنصوص عليه فسيُمكن ذلك الإدارة من تخصيص الموارد بكفاءة للتخفيف من المخاطر إلى مستوى مقبول وتحديد المسؤول عن كل خطر ، وقد اشتمل المبدأ على الفقرات الآتية :

- يهدف نموذج التأكيد المشترك إلى تحسين شمولية خدمة التأكيد التي يتم الحصول عليها من الإدارة ومقدمي خدمات التأكيد الداخليين ومقدمي التأكيد الخارجيين في مجالات المخاطر التي تؤثر على الشركة.
- يجب أن تكون لجنة المراجعة مسؤولة عن مراقبة مدى ملاءمة نموذج التأكيد المشترك للشركة والتأكد من معالجة المخاطر الكبيرة التي تواجه الشركة بشكل مناسب.
- يجب أن يكون التأكيد المشترك المقدم من مقدمي خدمات التأكيد الداخليين والخارجيين والإدارة كافياً لإقناع لجنة المراجعة بأن مجالات المخاطر الكبيرة داخل الشركة قد تمت معالجتها بشكل مناسب وأن الضوابط المناسبة موجودة للتخفيف من هذه المخاطر وتقليلها.
- قد يشمل مقدمو خدمات التأكيد الخارجي المراجع الخارجي ، والمنظمين (هيئة التفيتش) أو أي مقدم خدمة تأكيد خارجي آخر مثل مقدمي تأكيد الاستدامة ، والخبراء الاكتواريين والجيولوجيين، يجب مراقبة العلاقة بين مقدمي خدمات التأكيد الخارجيين والشركة من قبل لجنة المراجعة .

- من خلال توفير توازن فعال للإدارة التنفيذية ، تدعم لجان المراجعة استقلالية مقدمي خدمات التأكيد الداخليين والخارجيين ، مما يساعد على ضمان تنفيذ هذه الوظائف بفعالية. (Africa T. I., 2009, p. 62). والشكل رقم (1) أدناه يوضح نموذج التأكيد المشترك وفق ما ورد بتقرير الملك رقم (3) KING III .

الشكل (1) : نموذج التأكيد المشترك



المصدر : (Africa T. I., 2009, p. 62)

واستنادا على ما ورد يلاحظ ( الباحثان) أن التقرير قد أزم لجنة المراجعة المسؤولية الكاملة بتطبيق نموذج التأكيد المشترك وأوكل لها مهمة تقييم مدى ملاءمة وصلاحيّة تطبيق نموذج التأكيد المشترك في المنشآت ، كما أعتبر التقرير المراجعة الداخلية جزء رئيس من الإطار العام نموذج التأكيد المشترك ، وأن تطبيق النموذج يساعد في السيطرة على المخاطر ، وتخصيص الموارد بكفاءة . ويبرز بصورة واضحة الدور الهام بالنسبة للجنة المراجعة والمراجعة الداخلية بالنسبة لنموذج التأكيد المشترك ، وتجدر الإشارة إلى أن تقرير الملك الثالث خصص الفصل السابع لتحديد هذا الدور بالنسبة للمراجعة الداخلية وذلك حسب المبادئ الآتية : (Africa T. I., 2009, pp. 93-99)

- المبدأ 7.1: يجب على مجلس الإدارة التأكيد من وجود مراجعة داخلية فعالة قائمة على المخاطر .
- المبدأ 7.2: يجب أن تتبع المراجعة الداخلية نهجاً قائماً على المخاطر في خطتها .
- المبدأ 7.3: يجب أن تقدم المراجعة الداخلية تقييماً مكتوباً لفعالية نظام الشركة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.
- المبدأ 7.4: يجب أن تكون لجنة المراجعة مسؤولة عن الإشراف على المراجعة الداخلية .
- المبدأ 7.5: يجب أن تكون المراجعة الداخلية في وضع استراتيجي لتحقيق أهدافها .

### III.5- المراجعة الداخلية كأحد خطوط الدفاع الثلاثة للتحكم في المخاطر:

وفق نموذج خطوط الدفاع الثلاثة لإدارة والتحكم في المخاطر تعتبر المراجعة الداخلية خط الدفاع الثالث بجانب كل من الإدارة التشغيلية بالمنشآت التي تمثل خط الدفاع الأول حيث يتحكم مديرو العمليات في المخاطر ويديرونها، كما أنهم مسؤولون عن تنفيذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أوجه القصور في العملية والتحكم، وذلك من خلال الدعم والتوجيه من مجلس إدارة المنشآت والإدارة العليا ، بجانب إدارة المخاطر والالتزام التي تمثل خط الدفاع الثاني، ويمكن تحديد مهام خط الدفاع الثالث (المراجعة الداخلية) وفق ما سيرد حيث يوفر المراجعون الداخليون لمجلس الإدارة والإدارة العليا تأكيداً شاملاً بمستوى عالي من الاستقلالية والموضوعية داخل المنشأة، هذا المستوى العالي من الاستقلال غير متوفر في خط الدفاع الثاني، حيث توفر المراجعة الداخلية تأكيداً على فعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية ، بما في ذلك الطريقة التي يحقق بها خط الدفاع الأول والثاني أهداف إدارة المخاطر والرقابة، وعادة ما يغطي نطاق هذا التأكيد ، الذي يتم إبلاغه إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة ما يلي: (Auditors, 2013,

pp. 3-5)

- مجموعة واسعة من الأهداف مثل كفاءة وفعالية العمليات ، وحماية الأصول وموثوقية ونزاهة عمليات إعداد التقارير والامتثال والالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات والعقود .
- جميع عناصر إدارة المخاطر وإطار عمل الرقابة الداخلية ، والتي تشمل: ( بيئة الرقابة الداخلية ، وجميع عناصر إطار إدارة المخاطر في المؤسسة (أي تحديد المخاطر وتقييم المخاطر والاستجابة) والمعلومات والاتصالات والرصد.
- الشخصية الاعتبارية والأقسام والشركات التابعة ووحدات التشغيل والوظائف - بما في ذلك العمليات التجارية ، مثل المبيعات والإنتاج والتسويق والسلامة ووظائف العملاء والعمليات - بالإضافة إلى الوظائف الداعمة (مثل محاسبة الموارد والنفقات والموارد البشرية ، المشتريات ، والرواتب ، والميزانية ، والبنية التحتية وإدارة الأصول ، والمخزون ، وتكنولوجيا المعلومات).

ويجب أن يكون إنشاء نشاط المراجعة الداخلية إحترافي كأحد متطلبات الحوكمة لجميع المؤسسات، وهذا ليس مهماً فقط للمنظمات الكبيرة والمتوسطة الحجم ولكن قد يكون أيضاً مهماً بنفس القدر للكليات الأصغر ، حيث قد تواجه بيئات معقدة بنفس القدر مع هيكل تنظيمي أقل رسمية وقوة لضمان فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر ، ونظراً للإختلاف بين المنشآت فلا توجد طريقة مثلى واحدة لتنسيق خطوط الدفاع الثلاثة، ولكن يجب عند تحديد الواجبات المحددة والاختصاصات التنسيق بين وظائف إدارة المخاطر ، وقد يكون من المفيد مراعاة الدور الأساسي لكل مجموعة في عملية إدارة المخاطر.

### III.6- معيار المراجعة الداخلي رقم 2050 ونموذج التأكيد المشترك:

ينص معيار المراجعة الداخلي رقم ( 2050 ) على أهمية التنسيق والاعتماد : "ينبغي على الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية أن يشارك المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الخارجية والداخلية الأخرى التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة، وأن ينظر في إمكانية الاعتماد على عمل تلك الجهات، وذلك لضمان التغطية الملائمة وتلافي ازدواجية الجهود." ، كذلك يتضمن المعيار تفسيراً لذلك ينص على أنه "ضمن مجال تنسيق النشاطات، يمكن للرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية أن يعتمد على عمل الجهات الأخرى التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة. وينبغي وضع نهج متسق ليكون بمثابة قاعدة لمبدأ الاعتماد، وفي هذا الإطار، ينبغي على رئيس المراجعة الداخلية أن يأخذ في الاعتبار المهارة والموضوعية والعناية المهنية اللازمة التي تتمتع بها تلك الجهات التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة. وينبغي أيضاً أن يكون لديه فهم واضح لنطاق وأهداف ونتائج العمل المؤدى من قبل الجهات الأخرى التي تقدم خدمات التأكيد والاستشارة ، وعند الاعتماد على عمل جهات أخرى، يبقى الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية مسؤولاً ومحاسباً عن ضمان أن الاستنتاجات والآراء التي يتوصل إليها نشاط المراجعة الداخلية " . (IIA، 2017) ، ومن خلال ما ورد يرى ( الباحثان) أن المعيار 2050 خلق قاعدة هامة لقيام المراجعة الداخلية بدورها القائد في تنفيذ نموذج التأكيد المشترك وذلك من خلال التأكيد على أهمية التنسيق بين الأنشطة ، وتبادل المعلومات واعتماد عمل الجهات المختلفة ، وهذا يتطلب تنسيق محكم بين مقدمي خدمات التأكيد المختلفة عبر تنسيق وتخطيط محكم وخطط موحدة ، كذلك يرى ( الباحثان) أن المعيار 2050 أتاح فرصة لإزالة الفهم المغلوط بتمسك المراجعة الداخلية باختصاصاتها وذلك عبر التنسيق والتوافق مع مقدمي خدمات التأكيد المختلفة ، وذلك لأن واقع التداخل والتقاطعات ما بين عمل المراجعة الداخلية والإدارات المختلفة داخل المنشأة وخارجها يؤكد أهمية الحاجة للتنسيق داخل المنشأة وخارجها مع احتفاظها باستقلاليتها ، ويشير ( الباحثان ) من خلال ما ورد لأهمية الدور الهام المتوقع أن يلعبه نموذج التأكيد المشترك في إزالة تلك العقبات ، ولأن دور المراجعة الداخلية يركز على تجنب المخاطر لذلك يكون دورها قيادي في تطبيق النموذج .

### IV- الدراسة الميدانية:

يتناول هذا الجانب الخطوات والإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية، ويشمل ذلك تحديد مجتمع وعينة الدراسة ، وتصميم أداة الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها و الأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، وذلك على النحو التالي:

#### IV.1- مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ويتكون المجتمع الأساسي للدراسة من: (مديري ورؤساء أقسام إدارات المخاطر والالتزام والمراجعة الداخلية في ثلاثة مصارف سودانية ( بنك أم درمان الوطني ،

وبنك النيل للتجارة وبنك التضامن الإسلامي وبعض المراجعين الخارجيين)، قام (الباحثان) باستطلاع مجموعة العينة بمختلف مسمياتهم الوظيفية، تم اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة (العشوائية) وهي إحدى العينات الاحتمالية التي اختارها (الباحثان) للحصول على آراء أو معلومات محددة من أفراد مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع عدد (36) استبانة، وتم استرجاع (36) استبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (100)% وتعتبر نسبة عالية جداً تمثل عينة البحث ومعقولة لتعميم نتائج الدراسة.

**2.IV- تصميم أداة الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة، وتم تصميم استبانة من قسمين:

- القسم الأول: ويشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة، وهي البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهي: (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، الوظيفة وعضوية اللجان، سنوات الخبرة).

- القسم الثاني: ويشتمل عبارات الدراسة الأساسية، وهي المحاور التي من خلالها يتم التعرف على فروض الدراسة، ويشتمل هذا القسم على عدد (20) عبارة تمثل محاور الدراسة الآتية:

- المحور الأول: يقيس فرضية الدراسة الأولى: (يساعد نموذج التأكيد المشترك في توضيح الفجوة الناتجة عن ضعف التنسيق والإدراجية والتعارض بين مقدمي خدمات التأكد مما ينعكس أثر ذلك إيجاباً على أداء المراجعة الداخلية) (ويتكون من 7 عبارات).

- المحور الثاني: يقيس فرضية الدراسة الثانية: (يعتبر دور المراجعة الداخلية في تطبيق نموذج التأكيد المشترك دوراً قائداً وأساسياً مما ينعكس أثر ذلك إيجاباً عند تطبيق النموذج) (ويتكون من 6 عبارات).

- المحور الثالث: يقيس فرضية الدراسة الثالثة (لا يؤثر الدور التكاملي والتنسيق لدمج عمليات التأكيد المشترك على تغيير مهام ووظائف المراجعة الداخلية) (ويتكون من 7 عبارات).

#### 3.IV- مقياس الدراسة:

تم قياس درجة الاستجابة المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة والذي يتوزع من أعلى وزن له وقد أعطيت له (5) درجات ممثلة في حقل الإجابة أعلى إلى أدنى وزن له والذي أعطى له (1) درجة واحدة وبينهما ثلاثة أوزان، وقد كان الغرض من ذلك هو إتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الاجابه الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة، عليه فإن الوسط الفرضي للدراسة يصبح على النحو التالي: الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات  $(1+2+3+4+5)/5 = 3$  وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دلّ ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

**4.IV- تقييم أدوات القياس:** يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس قدرة الأداة على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة ويتم ذلك من خلال اختبار كل من الصدق الظاهري لاختبار صدق المحتوى والاتساق الداخلي باستخدام اختبار (ألفا كرونباخ)، وفيما يلي نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة.

#### 5.IV- إختبار الثبات والصدق الداخلي:

(أ) اختبار الثبات: يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوٍ لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة) ويستخدم لقياس الثبات "معامل ألفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha)، وتتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ " (Cronbach,s Alpha)، بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح، أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

(ب) اختبار الصدق: أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق الباحثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، وبحسب الصدق بطرق عديدة منها الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح، والصدق الذاتي للاستبانة هو

قياس الأداة لما وضعت، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له قام (الباحثان) بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي (الصدق = الثبات).

وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار الثبات والصدق لجميع محاور الدراسة.

الجدول (2) نتائج اختبار الثبات والصدق لعبارات فروض الدراسة

محاو الدراسة	عدد العبارات	اختبار الثبات	اختبار الصدق
المحور الأول	7	0.77	0.87
المحور الثاني	6	0.81	0.90
المحور الثالث	7	0.73	0.85
إجمالي العبارات	20	0.89	0.94

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

من الجدول (1) الذي يوضح نتائج اختبار الثبات ، يتضح أن قيم الفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة أكبر من (70%) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها ، كما يتضح أن صدق عبارات الدراسة بلغ (0.94) وهذه النتيجة تشير إلى كفاءة الاستبانة وقدرتها بما هو مطلوب من نتائج صادقة وثابتة.

#### 6.IV- أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

تم ترميز أسئلة الاستبانة ومن ثمّ تفرغ البيانات التي تمّ جمعها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) "Statistical Package for Social Sciences" ومن ثمّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض ، و استخدامات الأدوات الإحصائية التالية : إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام كل من اختبار الصدق الظاهري ومعامل ألفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha) ، وأساليب الإحصاء الوصفي وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال التوزيع التكراري لعبارات فقرات الاستبانة والانحراف المعياري ، واختبار (كاي تربيع) : تم استخدام هذا اختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة (كاي تربيع) المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم وهذا يعني (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة إيجابية)، أما إذا كانت قيمة (كاي تربيع) عند مستوى معنوية أكبر من 5% فهذا يعني قبول فرض العدم وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية.

7.IV- تحليل البيانات واختبار الفرضيات: يشتمل هذا المحور على تحليل بيانات الدراسة الأولية والأساسية واختبار الفرضيات وذلك على النحو التالي:

#### أ- تحليل بيانات الدراسة الأولية وتشتمل على الخصائص التالية:

- توزيع أفراد العينة حسب العمر: إن غالبية أفراد العينة أعمارهم من ( 40 سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (72.2) %، بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (35 وأقل من 40) سنة (25) %، والذين أعمارهم تتراوح ما بين (25 وأقل من 35) سنة بلغت نسبتهم (2.8) %، من إجمالي العينة المبحوثة.

- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي : إن أفراد العينة من حملة(البكالوريوس) حيث بلغت نسبتهم (39) % بينما بلغت نسبة حملة التعليم فوق الجامعي (دبلوم عالي , ماجستير , الدكتوراه) في العينة (58) %، من إجمالي العينة المبحوثة.

- توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي: إن أفراد العينة من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم (36.1)% ويتضح أن غالبية أفراد العينة من المتخصصين في (إدارة الأعمال واقتصاد والعلوم المصرفية) فقد بلغت نسبتهم (61)%، من إجمالي العينة المبحوثة، وهذه دلالة على مدى إلمام أفراد العينة المبحوثة بموضوع الدراسة الأمر الذي يساعدهم في الإجابة بشكل علمي على محاور أسئلة الاستبانة.

- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني: إن أفراد العينة من حملة الزمالة (سودانية) بلغت نسبتهم (6)%، وأن أفراد العينة من حملة (المؤهلات الأخرى) بلغت نسبتهم (94)% من إجمالي العينة المبحوثة، ويتضح من ذلك أن هنالك تمثيل لحملة الزمالة المهنية في عينة الدراسة مما يساعد على الإجابة بشكل مهني على عبارات محاور الدراسة.

- توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة وعضوية اللجان: أن غالبية أفراد العينة وظائفهم (مراجعين داخليين) حيث بلغت نسبتهم (30.6)%، وبلغت نسبة الذين وظائفهم (إدارة تنفيذية عليا، لجنة مراجعة، لجنة المخاطر، لجنة التأكيد (30.6)% أما الذين لديهم وظائف وعضوية لجان أخرى بلغت نسبتهم (39.9)% من إجمالي العينة المبحوثة.

- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية: إن غالبية أفراد العينة سنوات خبرتهم (أكثر من 20 سنة) حيث بلغت نسبتهم (61.1)%، ثم الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (15-20) سنة حيث بلغت نسبهم (16.7)%، والذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5-10) سنة فقد بلغت نسبتهم (11.1)%، ويتضح أن أفراد العينة والذين سنوات خبرتهم (10-15) سنة بلغت نسبتهم (8.3)%، وأقل نسبة للذين سنوات خبرتهم (أقل من 5 سنوات) حيث بلغت (2.8)%.

#### ب- إختبار فروض الدراسة: لإثبات فروض الدراسة تم إتباع الخطوات التالية:

- الإحصاء الوصفي لعبارات متغيرات الدراسة: حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة أكبر من الوسط الفرضي (3) وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي، وإذا كان الانحراف المعياري للعبارة يقترب من الواحد الصحيح فهذا يدل على تجانس الإجابات بين أفراد العينة.

- اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق لعبارات فروض الدراسة: لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين على عبارات الدراسة وذلك من خلال إختبار الفروق بين الوسط الحسابي للعبارات ومقارنتها بالوسط الفرضي للدراسة (3).

• الفرضية الأولى: يساعد نموذج التأكيد المشترك في تضيق الفجوة الناتجة عن ضعف التنسيق والإزدواجية والتعارض بين مقدمي خدمات التأكيد مما ينعكس أثر ذلك إيجاباً على أداء المراجعة الداخلية.

- الإحصاء الوصفي لعبارات (الفرضية الأولى):

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

الجدول (3) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الأولى

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية	درجة الموافقة
1/ تعدد الجهات التي تقدم خدمات التأكيد يخلق فجوة تؤثر سلباً على أصحاب المصلحة ومنتخذي القرارات.	3.97	.74	30.44	.000	عالية جداً
2/ تكامل الأدوار والتنسيق بين مقدمي خدمات التأكيد يؤثر إيجاباً على أصحاب المصلحة ومنتخذي القرارات.	4.42	.50	1	.317	عالية جداً
3/ تلعب المراجعة الداخلية ودرأ هاماً باعتبارها احد الجهات المتقدمة لخدمات التأكيد.	4.50	.51	0	1.00 0	عالية جداً

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية	درجة الموافقة
4/ يساعد نموذج التأكيد المشترك في تكامل الأدوار وإزالة التعارض بين الجهات المقدمة لخدمات التأكيد داخل المنشأة.	4.39	.55	16.16	.000	عالية جداً
5/ يساعد التأكيد المشترك علي تعزيز الثقة وفاعلية الأداء للمراجعة الداخلية.	4.36	.54	17.16	.000	عالية جداً
6/ يساعد التأكيد المشترك علي إزالة التعارض ما بين المراجعة الداخلية والإدارات المختلفة داخل المنشأة الواحدة.	4.17	.61	14	.001	عالية جداً
7/ يساعد التأكيد المشترك علي معالجة القصور في المراجعة الداخلية.	4.19	.62	12.16	.002	عالية جداً
اجمالي العبارات	4.29	.38	-	-	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل، 2021م.

يتضح من الجدول (3) ما يلي:

- أ- إن جميع العبارات التي تعبر عن محور (الفرضية الأولى) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور فرضية الدراسة الأولى.
- ب- أهم عبارة من عبارات محور (الفرضية الأولى) هي العبارة (تلعب المراجعة الداخلية ودرأ هاماً باعتبارها احد الجهات المتقدمة لخدمات التأكيد) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (4.5) بانحراف معياري (0.51).
- ت- كما يتضح من نتائج التحليل أن أقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات محور الفرضية الأولى هي العبارة (تعدد الجهات التي تقدم خدمات التأكيد يخلق فجوة تؤثر سلباً علي أصحاب المصلحة ومتخذي القرارات) حيث بلغ متوسط العبارة (3.9) بانحراف معياري (0.74).
- ث- كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.29) بانحراف معياري (0.38) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى (يساعد نموذج التأكيد المشترك في تضيق الفجوة الناتجة عن ضعف التنسيق والإزدواجية والتعارض بين مقدمي خدمات التأكيد مما ينعكس أثر ذلك إيجاباً على أداء المراجعة الداخلية).
- ج- ارتفاع قيمة مربع كاي لجميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى وأن القيم الإحصائية لغالبية العبارات كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات افراد العينة على العبارات والمتوسط الفرضي للمقياس (3).
- ومما تقدم يستنتج (الباحثان) صحة فرضية الدراسة الأولى والتي تنص: (يساعد نموذج التأكيد المشترك في تضيق الفجوة الناتجة عن ضعف التنسيق والإزدواجية والتعارض بين مقدمي خدمات التأكيد مما ينعكس أثر ذلك إيجاباً على أداء المراجعة الداخلية) ، وتم التحقق من صحة جميع العبارات التي تقيس الفرضية.
- الفرضية الثانية: يعتبر دور المراجعة الداخلية في تطبيق نموذج التأكيد المشترك دوراً قائداً وأساسياً مما ينعكس أثر ذلك إيجاباً عند تطبيق النموذج.
- الإحصاء الوصفي لعبارات (الفرضية الثانية):
- فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.



الجدول (4) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثانية

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية	درجة الموافقة
1/ تعتبر المراجعة الداخلية مركزاً أساسياً في خدمات التأكيد نظراً لاستقلالية دورها	4.31	.58	15.16	.001	عالية جداً
2/ يعتبر دور المراجعة الداخلية دوراً محورياً وقائداً في تنسيق وتكامل الجهود بين الجهات المقدمة لخدمات التأكيد المختلفة	4.14	.64	37.55	.000	عالية جداً
3/ تلعب المراجعة الداخلية علي أساس المخاطر دور رئيس في التحكم والسيطرة علي المخاطر	4.08	.55	21.5	.000	عالية جداً
4/ تساعد المراجعة الداخلية علي تأكيد وضمان التزام بالسياسات والإجراءات التي تحددها مجالس إدارات المنشآت	4.22	.68	7.16	.028	عالية جداً
5/ تلعب المراجعة الداخلية بالتنسيق مع المراجعة الخارجية ودرأ تكاملياً يعزز من نظام الرقابة الداخلية للمنشآت يقلل التكاليف وينسق الجهود	4.39	.49	1.77	.182	عالية جداً
6/ تنعكس الأدوار السابقة ذكرها والتي تؤديها المراجعة الداخلية علي تطبيق نموذج التأكيد المشترك بصورة فاعلة	4.19	.52	23.16	.000	عالية جداً
اجمالي العبارات	4.22	.43	-	-	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل، 2021م.

يتضح من الجدول (4) ما يلي:

أ- إن جميع العبارات التي تعبر عن محور (الفرضية الثانية) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور فرضية الدراسة الثانية.

ب- أهم عبارة من عبارات محور (الفرضية الثانية) هي العبارة التي تنص (تلعب المراجعة الداخلية بالتنسيق مع المراجعة الخارجية دوراً تكاملياً يعزز من نظام الرقابة الداخلية للمنشآت يقلل التكاليف وينسق الجهود) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (4.39) بانحراف معياري (0.49).

ت- كما يتضح من نتائج التحليل أن أقل عبارة من عبارات محور الفرضية الثانية هي العبارة التي تنص ( تلعب المراجعة الداخلية علي أساس المخاطر دور رئيس في التحكم والسيطرة علي المخاطر) حيث بلغ متوسط العبارة (4.08) بانحراف معياري (0.55).

ث- كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.22) بانحراف معياري (0.43) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية (يعتبر دور المراجعة الداخلية في تطبيق نموذج التأكيد المشترك دوراً قائداً وأساسياً مما ينعكس أثر ذلك إيجاباً عند تطبيق النموذج).

5/ ارتفاع قيمة مربع كاي لجميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية وأن القيم الإحصائية لغالبية العبارات كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات والمتوسط الفرضي للمقياس (3).

ومما تقدم يستنتج (الباحثان) صحة فرضية الدراسة الثانية والتي تنص : (يعتبر دور المراجعة الداخلية في تطبيق نموذج التأكيد المشترك دوراً قائداً وأساسياً مما ينعكس أثر ذلك إيجاباً عند تطبيق النموذج) وتم التحقق من صحة جميع العبارات التي تقيس الفرضية.

● الفرضية الثالثة: لا يؤثر الدور التكاملية والتنسيق لدمج عمليات التأكيد المشترك على تغيير مهام ووظائف المراجعة الداخلية.

- الإحصاء الوصفي لعبارات (الفرضية الثالثة):

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثالثة وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

الجدول (5) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثالثة.

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية	درجة الموافقة
1/ ضعف التعريف بمفهوم التأكيد المشترك يؤثر في فهم التطبيق الصحيح للمراجعة الداخلية	4.08	.60	45.1 1	.000	عالية جداً
2/ تحديد طبيعية وإستراتيجية التأكيد المشترك للمراجعة الداخلية بصورة مسبقة يساعد في التطبيق الصحيح للنموذج	4.25	.55	18.5	.000	عالية جداً
3/ عدم وضوح المهام المطلوبة وفق نموذج التأكيد المشترك يعطي إنطباعاً سالباً لمبدأ إستقلالية المراجعة الداخلية	4.25	.55	18.5	.000	عالية جداً
4/ تفعيل مبدأ تنسيق الجهود وتكامل ودمج الأدوار يؤكد علي ان وظائف خدمات التأكيد المختلفة مستقلة ومنفصلة لكنها متوافقة	4.19	.52	23.1 6	.000	عالية جداً
5/ رسخ المعيار الدولي للمراجعة 2050 لمفهوم التنسيق والاعتماد للمراجعة الداخلية مع خدمات التأكيد الأخرى.	3.86	.64	11.1 6	.004	عالية جداً
6/ أزال المعيار الدولي للمراجعة الداخلية 2050 العقبات المتعلقة بتجاوز السلطات والصلاحيات داخل وخارج المنشآت	3.97	.74	3.16	.205	عالية جداً
7/ الدور التكاملي لعمليات التأكيد المشترك لا يؤثر علي تغيير مهام ووظائف المراجعة الداخلية	3.92	.77	34	.000	عالية جداً
اجمالي العبارات	4.08	.39	-	-	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل، 2021م.

يتضح من الجدول (5) ما يلي:

- أ- إن جميع العبارات التي تعبر عن محور (الفرضية الثالثة) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور فرضية الدراسة الثالثة.
- ب- أهم عبارة من عبارات محور (الفرضية الثالثة) هي العبارة (تحديد طبيعية وإستراتيجية التأكيد المشترك للمراجعة الداخلية بصورة مسبقة يساعد في التطبيق الصحيح للنموذج) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (4.25) بانحراف معياري (0.55).
- ت- كما يتضح من نتائج التحليل أن أقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات محور الفرضية الثانية هي العبارة (رسخ المعيار الدولي للمراجعة 2050 لمفهوم التنسيق والاعتماد للمراجعة الداخلية مع خدمات التأكيد الأخرى.) حيث بلغ متوسط العبارة (3.86) بانحراف معياري (0.64).
- ث- كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.08) بانحراف معياري (0.39) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الثالثة (لا يؤثر الدور التكاملي والتنسيق لدمج عمليات التأكيد المشترك على تغيير مهام ووظائف المراجعة الداخلية).
- ج- ارتفاع قيمة مربع كاي لجميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الثالثة وأن القيم الإحتمالية لغالبية العبارات كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات افراد العينة على العبارات والمتوسط الفرضي للمقياس (3).

وما تقدم يستنتج (الباحثان) صحة فرضية الدراسة الثالثة والتي تنص (لا يؤثر الدور التكاملي والتنسيق لدمج عمليات التأكيد المشترك على تغيير مهام ووظائف المراجعة الداخلية) وتم التحقق من صحة جميع العبارات التي تقيس الفرضية.

#### V- النتائج والتوصيات:

تمثل أهم نتائج وتوصيات الدراسة في الآتي :

#### 1.V- نتائج الدراسة:

- وجود توافق كبير على الدور القائد الذي يمكن أن تضطلع به وظيفة المراجعة الداخلية في تطبيق نموذج التأكيد المشترك نظراً لما تتميز به من استقلالية مهنية وتحكم وسيطرة على المخاطر .
- التأكيد على دور المراجعة الداخلية كخط دفاع أول في تطبيق نموذج التأكيد المشترك.
- يساهم نموذج التأكيد المشترك في خلق نوع من التنسيق بين الجهات المختلفة التي تقدم خدمات التأكيد ، مما ينعكس أثر ذلك إيجاباً على المرجعة الداخلية .
- يساعد تطبيق نموذج التأكيد المشترك في معالجة أوجه القصور الناتجة عن الممارسة التطبيقية لوظيفة المراجعة الداخلية .
- ينعكس الدور التكاملي والتنسيقي الذي يتميز به نموذج التأكيد المشترك بين مقدمي خدمات التأكيد إيجاباً على أصحاب المصلحة ومتخذي القرارات.
- لا يؤثر الدور التكاملي لنموذج التأكيد المشترك على وظائف وسلطات ومهام المراجعة الداخلية .
- أهمية ترسيخ مفهوم التأكيد المشترك ووضوح مهام نموذجه التطبيقي يزيد من فعالية الدور التكاملي والتنسيقي وازالة التعارض من خلال الممارسة التطبيقية للنموذج .
- تلعب المراجعة الداخلية على أساس المخاطر دور رئيس في التحكم والسيطرة على المخاطر ، وتساعد على تأكيد ضمان إلتزام المنشآت بالسياسات والاجراءات التي تحددها مجالس ادارة المنشآت ، وتشكل دعماً لتطبيق نموذج التأكيد المشترك .
- تطبيق المعيار الدولي للمراجعة الداخلية 2050 يحقق التنسيق والاعتماد للمراجعة الداخلية مع خدمات التأكيد الأخرى ، ويزيل العقبات المتعلقة بتجاوز السلطات والصلاحيات داخل وخارج المنشآت .

#### 2.V- توصيات الدراسة:

وبناء على نتائج الدراسة السابقة يوصى ( الباحثان ) بالآتي :

- ضرورة تقييم تجرية تقرير الملك King III و King IV المطبق بجنوب أفريقيا والدراسات المتعلقة به ، والذي يحوي كل خدمات ووظائف التأكيد الشئ الذي خلق نوع من الرقابة الفعالة التي ساعدت الادارة ولجانها المختلفة .
- أهمية وجود اطار حاكم داخل المنشآت ( في شكل مرشد ) ينظم ضوابط تبادل المعلومات والتنسيق بين أنشطة مقدمي خدمات التأكيد الداخليين والخارجيين و يمثل ضمان لتطبيق أمثل لنموذج التأكيد المشترك .
- ضرورة تجاوز المفاهيم والممارسات السالبة لمقدمي خدمات التأكيد ، والتي تتسبب في تداخل الادوار والصلاحيات .
- على القطاع المصرفي السوداني على وجه التحديد دراسة إمكانية تطبيق نموذج التأكيد المشترك باعتباره أكثر القطاعات تهيئة للتنفيذ وأكثرها حاجة لتجويد وتطوير الممارسة في مجالات الحوكمة المصرفية وإدارة المخاطر .

• المراجع :

- Africa, I. o. (2016). **King IV Report on Corporate Governance of South Africa 2016**. Institute of directors South Africa. Retrieved from [https://cdn.ymaws.com/www.iodsa.co.za/resource/collection/684B68A7-B768-465C-8214-E3A007F15A5A/IoDSA\\_King\\_IV\\_Report\\_-\\_WebVersion.pdf](https://cdn.ymaws.com/www.iodsa.co.za/resource/collection/684B68A7-B768-465C-8214-E3A007F15A5A/IoDSA_King_IV_Report_-_WebVersion.pdf)
- Africa, T. I. (2009). **King III Report on Corporate Governance of South Africa 2009**. The Institute of Directors in Southern Africa. Retrieved from [https://cdn.ymaws.com/www.iodsa.co.za/resource/resmgr/king\\_iii/King\\_Report\\_on\\_Governance\\_fo.pdf](https://cdn.ymaws.com/www.iodsa.co.za/resource/resmgr/king_iii/King_Report_on_Governance_fo.pdf)
- Auditors, T. I. (2013). **THE THREE LINES OF DEFENSE IN EFFECTIVE RISK MANAGEMENT AND CONTROL**. IIA POSITION PAPER. Retrieved from <https://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/PP%20The%20Three%20Lines%20of%20Defense%20in%20Effective%20Risk%20Management%20and%20Control.pdf>
- Aulia Natasya Irfani Ampri, D. A., & Adhariani, D. (2018). **Application of Combined Assurance as a New Approach to Integrate Internal Audit, Governance, and Risk Management: A Case Study on Indonesia Financial Service Authority**. In B. a. **Advances in Economics (Ed.)**, *Proceedings of the 2018 International Conference on Islamic Economics and Business (ICONIES 2018)*, (pp. 29–33). doi:<https://doi.org/10.2991/iconies-18.2019.5>
- Azzali, S., & Mazza, T. (2017). **Is Combined Assurance Associated With Internal Audit**. *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*(97), 84–102. Retrieved from [http://www.europeanjournalofeconomicsfinanceandadministrativesciences.com/issues/PDF/EJEFAS\\_97\\_06.pdf](http://www.europeanjournalofeconomicsfinanceandadministrativesciences.com/issues/PDF/EJEFAS_97_06.pdf)
- ELRC, E. L. (2016). **COMBINED ASSURANCE FRAMEWORK**. Retrieved from <https://elrc.org.za/wp-content/uploads/2020/11/Combined-Assurance-Framework.pdf>
- Forte, J., & Barac, K. (2015). **Combined assurance : a systematic process**. *The Southern African Journal of Accountability and Auditing Research*, 17(2), 71–83. Retrieved from <https://www.saiga.co.za/saiga/publications/sajaar-volume-17-2/>
- Lewis, I. (2014). **THE ROLE OF INTERNAL AUDITING IN PROVIDING COMBINED ASSURANCE: ASSESSING INTERNAL FINANCIAL CONTROLS**. (F. O. SCIENCES, Ed.) South Africa: University of Pretoria. Retrieved from [https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/44973/Lewis\\_Role\\_2014.pdf?sequence=1&isAllowed=y](https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/44973/Lewis_Role_2014.pdf?sequence=1&isAllowed=y)
- MacLeod, A., & et.al. (2012). **COORDINATING RISK MANAGEMENT AND ASSURANCE**. The Institute of Internal Auditors (IIA) . Retrieved from <https://global.theiia.org/certification/Public%20Documents/Coordinating%20Risk%20Management%20and%20Assurance.pdf>
- Marais, M., & Marais, M. (2015, November). **THE IMPACT OF COMBINED ASSURANCE ON THE INTERNAL AUDIT FUNCTION**. (U. o. Pretoria, Ed.) South Africa. doi:DOI: 10.13140/RG.2.2.22075.82721

- Mutevhe, T. (2019). **Implementing combined assurance in organisations to enable boards to exercise risk oversight** (Vol. Requirements for the degree of Master of Business). Pretoria -South Africa: Gordon Institute of Business Science, University of Pretoria. Retrieved from [https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/74030/Tayengwa\\_Implementing\\_2019.pdf?sequence=1](https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/74030/Tayengwa_Implementing_2019.pdf?sequence=1)
- Richard, G. (2017). **Integrating reporting practices and King III vs King IV**:. 2017 Southern African Accounting Association (pp. 171-191). Drakensberg. SOUTH AFRICA: Southern African Accounting Association. Retrieved from <http://www.saaa.org.za/Downloads/Publications/AUD024%20Integrating%20reporting%20practices%20and%20King%20III%20vs%20King%20IV.pdf>
- Wibowo, S., & et.al. (2021). **FACTORS ASSOCIATED WITH THE ROLE OF INTERNAL AUDIT IN COMBINED ASSURANCE: AN INTERNATIONAL EVIDENCE** . *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 25(Special Issue 3 ), 1-12. Retrieved from <https://www.abacademies.org/articles/factors-associated-with-the-role-of-internal-audit-in-combined-assurance-an-international-evidence.pdf>
- Zhou, S., Simnett, R., & Hoang, H. (2019). **Evaluating Combined Assurance as a New Credibility Enhancement Technique**. *Journal of Practice & Theory*, 38(2), 235-259. doi:<https://doi.org/10.2308/ajpt-52175>
- أشرف محمد ابراهيم منصور. (2000). التأكيد المشترك كأحد آليات الرقابة الداخلية ودور أصحاب المصلحة في المراجعة الداخلية في تفعيل تطبيقه (دراسة ميدانية). *مجلة الفكر المحاسبي*، 24(1)، 276-321. تم الاسترداد من [https://atasu.journals.ekb.eg/article\\_78485\\_661a855289bc34cf0788f99fdeef951b.pdf](https://atasu.journals.ekb.eg/article_78485_661a855289bc34cf0788f99fdeef951b.pdf)
- علي كاظم حسين. (2013). دور معايير التدقيق الدولية في تعزيز خدمات التأكيد بحث تطبيقي على عينه من مراقبي الحسابات. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، الثامن(23)، 356-357.
- محمد صبيح أنيس مدني. (2015). مسؤولية المحاسب القانوني عن خدمات التأكيد ودورها في ممارسات إدارة الأرباح في ضوء معايير المراجعة المصرية - دراسة ميدانية. *جامعة بنها - كلية التجارة - قسم المحاسبة*. تم الاسترداد من <http://alqashi.com/th/th160.pdf>
- معهد المراجعين الداخليين IIA. (2017). *المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير) - معيار المراجعة الدولي رقم 2050*. معهد المراجعين الداخليين. تم الاسترداد من <https://na.theiaa.org/translations/PublicDocuments/IPPF-Standards-2017-Arabic.pdf>

### كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

صلاح علي أحمد محمد ، غسان أحمد الأمين (2022)، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 08 (العدد01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 13-34.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا ل رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License.**

Algerian Review of Studies in Accounting and Finance is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).